

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٩٥

الجمعة، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٥٥

نيويورك

الرئيس	السيد يورني سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إثيوبيا	السيد وولدغيرما
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانين
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هايكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو
	اليابان	السيد كاوامورا

## جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)  
تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (S/2017/539)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org))  
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1719238 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (S/2017/539)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/539، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أرنو.

السيد أرنو (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أكمل تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه (S/2017/539) وأن أبلغ المجلس بأن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أوفت، قبل ثلاثة أيام أي في ٢٧ حزيران/يونيه، بالتزاماتها بموجب اتفاق خريطة الطريق المؤرخ ٢٩ أيار/مايو بتسليم بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا نسبة الـ ٤٠ في المائة المتبقية من الأسلحة الفردية التي كانت البعثة قد سجلتها في آذار/مارس.

وسيظل عدد من الأسلحة تحت تصرف القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لتوفير الأمن في المعسكرات ومواقع أفركة الأمم المتحدة لإلقاء الأسلحة حتى ١ آب/أغسطس، وهو التاريخ المحدد لإزالة الحاويات من المعسكرات ولتحويل المناطق التي تتجمع فيها هذه القوات حالياً إلى مناطق تدريب وإعادة إدماج، تؤمّنهما الشرطة والقوات المسلحة الكولومبية.

وفي احتفال "وداعاً للسلاح، وداعاً للحرب" الذي أقيم في ٢٧ حزيران/يونيه في معسكر للقوات الثورية في منطقة كانت في بؤرة الحرب، بعث الرئيس سانتوس ورئيس أمانة القوات الثورية، تيموليون خيمينيث، برسائل قوية ومؤثرة إلى المجتمع الكولومبي الذي غالباً ما ساورته الشكوك في وعود عملية السلام.

وقد أعلن السيد خيمينيث أنه مع إلقاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أسلحتها، فهي تشير رسمياً إلى انتهاء ٥٣ عاماً من التمرد المسلح، وبداية حركة غير مسلحة وسلمية وديمقراطية. ولا يسعني إلا أن أقبس من كلام الرئيس سانتوس كالديرون عندما قال إن الوصول إلى ذلك اليوم جعل رئاسته لكولومبيا مجدية. وهو نوه بالأهمية التاريخية لوفاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بالتزامها تجاه إلقاء أسلحتها، وأكد التزامه الشخصي بتنفيذ اتفاق السلام النهائي، كما قال، إلى آخر فاصلة. وخلال الاحتفال بذلك، حضر الزعماء الدينيون، بمن فيهم رئيس مؤتمر أساقفة كولومبيا، كشهود شرف على المرحلة النهائية من إلقاء السلاح.

والاقتناع الذي أعرب عنه كلا الزعيمين - بأن نصف قرن من الحرب انتهى الآن - أثبتته البعثة في استعراضها لوقف إطلاق النار القائم منذ نهاية آب/أغسطس ٢٠١٦. والواقع أنه بينما حدث في الأشهر التسعة الماضية عدد من الإخفاقات في التقيد بقواعد وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية،

إن الأيام القليلة الماضية جلبت إلى كولومبيا والعالم أخبارا جيدة ومشجعة، وبات يحق تماما الاحتفال بهذه التطورات، حتى ولو لم يكن هناك سبب واضح للتردد ومجال للرضا عن النفس. ومع الانتهاء من إلقاء الأسلحة الفردية الذي أوجد فرصا جديدة، يجري التشديد أيضا على ضرورة المضي قدما بسرعة في تنفيذ خطة السلام.

ويتمثل التحدي الأول والأكثر إلحاحا، بلا شك، في إدماج ١٠ ٠٠٠ مقاتل تابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والميليشيات، حيث هناك شعور عميق بالريبة بينهم إزاء أمنهم الشخصي في أعقاب نزع سلاحهم، وإزاء مستقبلهم الاجتماعي والاقتصادي. وكما أكدت تقارير الأمين العام، فإن إعادة الإدماج هي مسعى شاق بشكل خاص في ظل الاقتصادات المتجذرة غير القانونية، وانتشار الجماعات المسلحة - بما في ذلك الجريمة المنظمة والمنشقون عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - في مناطق كانت تسيطر عليها سابقا القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وغط العنف الذي يمارس ضد القادة الاجتماعيين. ومن مزايا خارطة الطريق المؤرخة ٢٩ أيار/مايو أنها تحدد بوضوح عددا من الأولويات المتعلقة بالأمن القانوني والمادي والاجتماعي - الاقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وينبغي عدم ادخار أي جهد في تنفيذ هذه الخطة على وجه السرعة.

وبعد إعادة إدماج المقاتلين، يجب على عملية السلام أيضا أن تلي احتياجات وتوقعات أضعف قطاعات المجتمع الكولومبي. ونحن نوافق تماما على المجالات الثلاثة ذات الأولوية التي حددتها الحكومة - نشر قوات أمنية لحماية المجتمعات المحلية، وإرساء سيادة القانون في المناطق الأكثر تضررا من الحرب؛ وتعبئة المؤسسات الوطنية والمحلية لجلب السلع والخدمات إلى المناطق الريفية التي تفتقر إليها منذ أمد بعيد؛ وتنفيذ الولاية الجديدة

لم يُظهر أحد غمطا متعمدا لهذا الانتهاك، أو أي انخراط فيه من جانب صانعي القرارات الرفيعة المستوى في كلا الجانبين. لذلك، نعتقد أن وقف إطلاق النار قد تعزز بعدما ألقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أسلحتها. ولكن من المهم كفالة أن تواصل آلية الرصد والتحقق الثلاثية عملها لبعض الوقت بعد ١ آب/أغسطس، عندما يحين موعد زوال المناطق والنقاط الحالية. فهي أداة فعالة لصون الثقة وتعزيزها بين أطراف النزاع، ووجودها على الصعيد المحلي سيساعد في التأكد من أن أية حوادث قد تقع في الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة يمكن معالجتها بشكل تعاوني. وبالمناسبة، بعد ثمانية أشهر على بدء عمل الآلية، نعتقد أن مزايا نهجها الثلاثي - حيث يشارك الطرفان مباشرة في التحقق من امتثال كل منهما، بدعم وتنسيق من الأمم المتحدة - باتت راسخة تماما. وفي حين أن الفضل في نجاح الآلية يعود بدرجة كبيرة إلى تعزيز الثقة بين الأطراف المتحاربة الموجودة حول طاولة المفاوضات، لعل المجلس سينظر في ما إذا كان يمكن تطبيقها على عمليات السلام الأخرى.

ومع تخزين الأسلحة الفردية في حاويات للأمم المتحدة، أصبح الآن بإمكان البعثة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وبدعم من القوات المسلحة والشرطة، تكريس اهتمامهما التام للتخلص من مئات مخابئ الأسلحة، وجمع الأسلحة الموجودة فيها، وتدمير المتفجرات والأسلحة المتداعية. ولقد تم حتى الآن القضاء على ٨١ من مخابئ الأسلحة، وجرى تدمير كمية كبيرة من المتفجرات. وثمة خطط يجري تنفيذها مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية والحكومة لتدمير ٣٨٠ مخبأ آخر في الأسابيع المقبلة، على أن يجري تدمير المزيد منها لاحقا. والتخلص من مخابئ الأسلحة هو بلا شك عملية صعبة، ولكن ما يشجعنا هو استعداد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والقوات المسلحة للمضي قدما، ونحن واثقون بأن نسبة عالية جدا من المخابئ، إن لم يكن جميعها، يمكن التخلص منها بحلول ١ أيلول/سبتمبر، عندما ينتهي موعد التحقق من المخابئ وتنتقل المسؤولية إلى الحكومة.

تجاه دعم تنفيذ اتفاق السلام النهائي، وهما أمران سيظلان يشكّلان إسهاما قيّما في نجاح هذا المسعى الفريد لأجل طويل.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يضطلع به. كما أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على حضوره هذه الجلسة اليوم.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد روسيلي** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأن هذه الجلسة هي آخر جلسة رسمية للمجلس تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم وأن أهنئكم بحرارة، باسم وفدي، على العمل الممتاز الذي أبجتموه في هذا الشهر. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/539)، ومثله الخاص السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية المفصلة.

يوم الأربعاء هذا، قام السيد رودولفو نين نوفوا، وزير خارجية أوروغواي، بزيارة إلى بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا وآلية الرصد والتحقق الثلاثية. وجاءت الزيارة في لحظة تاريخية بالنسبة إلى كولومبيا التي أعلنت، قبل مجرد يوم واحد من الزيارة، إلقاء السلاح نهائيا من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

في تلك المناسبة، وجه الوزير رودولفو نين نوفوا رسالة من حكومة أوروغواي تعرب فيها عن دعمها الكامل لعملية السلام في كولومبيا واستعدادها للتعاون بشأنها، وكذلك التزامها بالولاية الجديدة التي طلبتها حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، التي سينظر فيها المجلس في القريب العاجل.

ونشدد على أن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام النهائي يبرهن مرة أخرى على الالتزام الثابت للأطراف بعملية السلام.

للسلام في أقرب وقت ممكن، بغية الوفاء بوعده تحقيق العدالة لضحايا النزاع. ونرحب بحقيقة أنه، إلى جانب إعادة الإدماج، فإن هذه الأولويات هي بالتحديد الأولويات التي عرضتها الحكومة على صندوق بناء السلام، ونحث المجتمع الدولي على دعم هذه الأهداف.

ويشرفنا الطلب الوارد من حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي بأن ننشئ بعثة ثانية للتحقق، حيث تركز على إعادة الإدماج وتوسيع الضمانات الأمنية، وبأن تبدأ العمل في أقرب وقت ممكن. وكما ذكرت، هذه هي بعض أكثر التحديات إلحاحا واستعجالا لتوطيد السلام. ونعتقد أن الشروط المرجعية الواردة في رسالة الرئيس سانتوس إلى الأمين العام ومجلس الأمن (S/2016/53، المرفق) تشكل أساسا جيدا لولاية ذات مصداقية وفعالة للتحقق. وعلى غرار البعثة الأولى، سوف تتمحور البعثة الثانية حول تعزيز التعاون وبناء الثقة، بقدر ما تضطلع به من أعمال للتحقق. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الثقة التي قامت بين البعثة، والطرفين، ومؤسسات الدولة، والمجتمع المدني يمكنها أن تساعد في كفالة نجاح الولاية الثانية.

وإن قرار مجلس الأمن الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح من خلال إنشاء بعثة للأمم المتحدة في كولومبيا يُعتبر على نطاق واسع في المجتمع الكولومبي كضمانة لتنفيذ الالتزامات التي قُطعت في هافانا تنفيذا محليا على النحو الواجب. وعلى الرغم من الانقسامات السياسية القائمة والجو الاستقطابي الراهن، يظل مجلس الأمن عاملا بالغ الأهمية بالنسبة إلى بعث الثقة في خضم الشكوك وأوجه عدم اليقين التي لا مناص منها بعد هذا النزاع الطويل والمؤلم. وعقب دخول عملية السلام في كولومبيا مرحلة جديدة، سوف يبقى للمجلس، إلى جانب إلقاء السلاح، الالتزام بعملية السلام والعزم الذي أعرب عنه في بيانه الرئاسي S/PRST/2017/6، بعد زيارته إلى كولومبيا في أوائل أيار/مايو،

وبالنظر إلى الصعوبات المتبقية في تنفيذ اتفاق السلام النهائي والشواغل المفهومة، نعتبر أن الطلب الذي قدمه رئيس جمهورية كولومبيا لسيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، بالنيابة عن حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بإنشاء بعثة سياسية ثانية للأمم المتحدة قبل ١٠ تموز/يوليه - مع التركيز على الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وتنفيذ تدابير الأمن الشخصي والجماعي لأعضائها، وكذلك برامج الأمن المتكاملة وبرامج الحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم.

ونرى أيضا أن توصيات الأمين العام جاءت في الوقت المناسب، وتشجعها المعلومات بأن البعثة الحالية في كولومبيا ستتمكن من بدء بعض مهام الولاية الثانية، على أساس مؤقت، استجابة لطلب الأطراف.

ولهذا السبب نؤيد تأييدا تاما طلب حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بإنشاء بعثة سياسية ثانية للأمم المتحدة في كولومبيا، بولاية تتسق مع الطلب، ونؤيد تأييدا تاما توصيات الأمين العام.

**السيد سكوغ (السويد)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2017/539). وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص السيد أرنو وفريقه على إحاطته الإعلامية الهامة، والأهم من ذلك، على العمل الذي يضطلعون به على أساس يومي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات عن شجاعة الجانبين. إن السلام ليس سهلا على الإطلاق. ويتطلب قدرا كبيرا من الشجاعة والمثابرة. وشهدنا في كولومبيا الأمرين على السواء. ونهني حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على تحقيق معلم آخر من المعالم التاريخية في عملية السلام، بإلقاء الأسلحة الناجح لأفراد القوات المسلحة الثورية

ولقد ذكرنا في مناسبات عديدة، ونؤكد مرة أخرى، أن شعب كولومبيا قد أظهر للعالم من خلال الإجراءات التي اتخذها أن منح السلام الفرصة أمر يستحق المحاولة. لقد استغل قاداته قدراتهم المدنية والسياسية واختاروا السلام. إن الشجاعة الحقيقية تعني الكفاح من أجل إحلال السلام لا شن الحروب.

لقد قدمت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إسهاما نهائيا بالتعهد بإلقاء الأسلحة بحلول نهاية أيار/مايو، وفقا لخارطة الطريق. وبالنسبة للمقاتل، إلقاء السلاح أمر يكتسي أهمية كبيرة، لأنه بذلك يصبح شخصا مختلفا عما كان عليه لفترة طويلة ويعرض نفسه، كما أشار السيد أرنو بحق، إلى فترة من عدم اليقين يكون فيها حاله مختلفا عما كان عليه في الماضي دون أن يصل إلى الحالة التي سيكون عليه في المستقبل. وبالتالي، يتطلب الأمر قدرا كبيرا من الشجاعة، ونحني المقاتلين لذلك. لقد مكن إلقاء الأسلحة من إقامة الاحتفال المهيّب الذي أشار إليه السيد أرنو، الذي مثل اختتام مرحلة رئيسية من اتفاقات هافانا وفتح فصلا جديدا نحو المستقبل. وكما ذكر جان، لا تزال تجري إزالة المتفجرات من مخابئ الأسلحة. غير أن هذه المهمة تجري بالفعل وستنفذ وفقا للجدول الزمني.

لقد أثبتت الحكومة الكولومبية التزامها بتنفيذ الاتفاق، باستخدام الإجراءات السريعة لاتخاذ قوانين هامة بغية تسريع وتيرة العملية، وكذلك اعتماد العديد من المراسيم المتصلة، في جملة أمور، بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتضررة من النزاع، وإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية اجتماعياً واقتصادياً وإعادة إدماج الأطفال.

وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، من جانبها، بتنفيذ العديد من المهام ذات طابع مختلف، بينما تضطلع بدور أساسي في احتتام مختلف مراحل تنفيذ الاتفاق بنجاح حتى الآن بسهولة. وهذا يؤكد أن مجلس الأمن قد تصرف بحكمة في إنشاء البعثة الحالية في كولومبيا. وفي هذه المرحلة الجديدة، نعتقد أنه يجب مواصلة العمل بنفس الطريقة.



لكولومبيا - الجيش الشعبي في ٢٧ حزيران/يونيه. وكما شهد مجلس الأمن مباشرة خلال زيارته إلى كولومبيا، لم تخلو العملية من التحديات. ولذلك، فإننا نشيد بالالتزام الراسخ للجانبين وما يبذلانه من جهود للتغلب على التحديات في تنفيذ اتفاق السلام النهائي الذي أدى إلى هذا الإنجاز التاريخي. وأتفق مع السفير روسيلي في وصفه للإنجازات المثالية التي تم التوصل إليها حتى الآن.

إن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا قد اضطلعت بدور هام في دعم عملية السلام. ونعتقد أن بعثة سياسية ثانية ستدعم الطرفين في بناء الثقة والتغلب على التحديات في المرحلة المقبلة.

ولهذا السبب، نؤيد بقوة إنشاء بعثة ثانية للأمم المتحدة في كولومبيا. ويجب تكييف البعثة الثانية مع المرحلة التالية من عملية السلام. ونود أن نؤكد على الحاجة إلى وجود بعثة ثانية لكفالة التواجد الكافي محليا وإقليميا للتمكن من التحقق الفعال والهادف من تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاق النهائي. ويشمل ذلك إدماج عناصر القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فضلا عن ضمانات الأمن الشخصي والجماعي، بناء على طلب الطرفين. ويجب أن أقول إننا نشعر بالقلق إزاء قتل المدافعين عن حقوق الإنسان، وأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وأسرههم، فضلا عن العنف ضد الزعماء الاجتماعيين - حسبما أفاد الأمين العام.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتعاون البعثة الثانية مع فريق الأمم المتحدة القطري وتدعمه وتنسق معه فيما يتعلق بتداخل الولاياتين. وينبغي لذلك تحقيق أقصى قدر من التأزر وتجنب الازدواجية، حتى تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق النتائج ككيان واعتماد نهج متنسق لتيسير تنفيذ اتفاق السلام.

لا يمكن إلا لمن عانى من النزاع تحقيق السلام؛ ولكن ما أن يبدأ الطرفان السير على درب السلام يجب ألا يسيرا وحدهما. على كافة مؤسسات الدولة تيسير تنفيذ الاتفاق،

بما في ذلك المضي قدما بشأن أحكام العفو. إن حسن نية الشركاء وروح السخاء أمر أساسي. هناك حاجة إلى بذل جهود ملتزمة ومتواصلة لدعم تنفيذ اتفاق السلام الأوسع نطاقا، بما في ذلك الإصلاح الشامل في المناطق الريفية، بحيث يمكن تحقيق فوائد ملموسة للسلام على نحو سريع. وفي هذا الصدد، أعجبنا بعرض التقرير السنوي للصندوق الاستثماري للأمم المتحدة بعد انتهاء النزاع المتعدد الشركاء لكولومبيا، الذي يجمع بين الحكومة الكولومبية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونحن فخورون للغاية بالإسهام في ذلك الصندوق.

وأشكر الممثل الخاص على تقديمه آخر المعلومات عن حالة الأطفال، وخاصة بشأن تنفيذ الاتفاق الموقع في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن فصل الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وإعادة إدماجهم. ويجب أن ينصب التركيز الآن على إعادة إدماج وتأهيل الأطفال المفصولين من صفوف القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. وفي ذلك الصدد، نود تسليط الضوء على الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن كولومبيا، الذي سعدت وشرفت برئاسته، والتوصيات التي تضمنها.

ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص على الأعمال التي اضطلعت بها البعثة بشأن إدماج ومشاركة المرأة، وكذلك في تطوير آليات الوقاية والحماية للحالات المحتملة للعنف الجنساني. وأود أيضا الإشادة بالحكومة على الطريقة التي تنفذ بها تلك الخطة.

وكان اتفاق السلام إيذانا ببداية جديدة في كولومبيا. ومع الانتهاء من كل مرحلة، يزداد توطيد السلام. ومع ذلك، وكما أبلغنا الأمين العام في كانون الثاني/يناير، فإن تحقيق السلام ليس أمرا مُسلما به. بل إنه ما زال يتطلب الكثير من العمل الشاق. وبصفتنا الوطنية، باعتبارنا دولا أعضاء وأصدقاء

حقوق الإنسان وأعضاء القوات الثورية وأفراد أسرهم. وأنشطة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك جيش التحرير الوطني، تمثل سببا كافيا للشعور بالقلق. وينبغي للحكومة أن تتخذ كل الخطوات الممكنة لمنع هذه الهجمات لتجنب تقويض ثقة الجماهير. ومن الضروري تماما ضمان الأمن في جميع المناطق التي أخلتها القوات الثورية من أجل منع الجماعات المسلحة من ملء الفراغ. ويجب أن تصبح إعادة إدماج أعضاء القوات الثورية على المدى الطويل وتنمية المناطق المتضررة من النزاع من الأولويات العليا للحكومة.

ونحن نؤيد بقوة حكومة كولومبيا في تصميمها على التصدي لجميع تلك المسائل على أرض الواقع. ومع ذلك، نفهم أنه لا يمكنها الاضطلاع بتلك المهمة الهائلة بمفردها. ومن ثم، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد الكافية.

رابعا، من المهم، في الوقت نفسه، ألا نفقد الزخم الإيجابي الذي تحقق. ولذلك، نشجع الأطراف على مضاعفة جهودها لتنفيذ اتفاق السلام. وننضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن التأييد الكامل لتوصيات الأمين العام من أجل إنشاء بعثة ثانية للأمم المتحدة في كولومبيا.

أخيرا، ومرة أخرى، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتوطيد وتنفيذ اتفاق السلام ونشجعها والمجتمع الدولي على مواصلة العمل بجد من أجل التغلب على التحديات وتيسير وتعجيل إحلال السلام الدائم في كولومبيا.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تشكر بوليفيا الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الجيد على رأس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. كما نود أن نرحب بالممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، السفيرة ميخيا فيليس، في مجلس الأمن.

للشعب الكولومبي، وكذلك بوصفنا مجلس الأمن، يجب أن نواصل الوقوف إلى جانب الطرفين فيما يواصلان العمل من أجل إحلال سلام دائم في كولومبيا.

**السيد عمروف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية ونشيد بالإسهام العظيم له وللبعثة في عملية السلام في كولومبيا. ونحن نتذكر بإعزاز زيارتنا إلى كولومبيا ونقدر مساعدته في تيسير تلك الرحلة التاريخية. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية:

أولا، ترحب كازاخستان بالتطورات الإيجابية الكثيرة التي حدثت في تنفيذ اتفاق السلام. ويسرنا أن نعلم أن إنجازا كبيرا آخر قد تحقق في عملية السلام عندما جرى تسليم ١٠٠ في المائة من الأسلحة الفردية المملوكة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في ٢٧ حزيران/يونيه، حيث تسلمتها البعثة وخزنتها. ونشيد بشعب كولومبيا لشجاعتهم وعزمهم على تحقيق السلام والاستقرار في بلدهم. إن التزامهم بعملية السلام مثالي.

ثانيا، ننوه بالبعثة الحسنة التوقيت تماما التي أوفدها مجلس الأمن إلى كولومبيا في أيار/مايو، والتي أتاحت لنا فرصة لشهد بشكل مباشر الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وكذلك التحديات التي تواجه البلد في تنفيذ اتفاق السلام بنجاح. وقد تمكنا من إظهار التضامن الموحد للمجتمع الدولي مع حكومة وشعب كولومبيا في جهودهما الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار والأمن. ومن ثم، فإن حضورنا كان تأكيدا إيجابيا وبادرة دعم لتصميم الحكومة والقوات الثورية على تنفيذ عملية سلام تفيد جميع الكولومبيين.

ثالثا، على الرغم من التقدم المحرز، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات على القيادات المجتمعية والمدافعين عن

المحاربين السابقين. ومرة أخرى، تضع الحكومة والقوات الثورية ثقتها في مجلس الأمن والأمم المتحدة. ونعتقد أن أعضاء المجلس سيواصلون تقديم الدعم الثابت والإجماعي لعملية السلام في كولومبيا. وأود أيضا أن أسلط الضوء على الملاحظات التي أدلى بها وزير شؤون مرحلة ما بعد النزاع في كولومبيا، السيد رافايل باردو، الذي أشار خلال زيارته الأخيرة إلى نيويورك إلى وجود خطط لتحقيق أحد الأهداف الرئيسية لاتفاق السلام، ألا وهو، رفع مستوى المعيشة في المناطق الريفية وسد الفجوة القائمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان في الأجل المتوسط اتخاذ تدابير لإضفاء الطابع الرسمي على امتلاك الأراضي في المناطق الريفية وتحسين الأمن الاجتماعي للمزارعين وغيرهم من سكان المناطق الريفية. ويحدونا الأمل أن يتمكن المجتمع الدولي والمؤسسات المالية من توفير التعاون اللازم.

أخيرا، وحسبما قال وزير خارجية بلدي في رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه، نعيد تأكيد دعم الحكومة البوليفية القوي لجهود بناء السلام في كولومبيا في إطار تعزيز ثقافة السلام والحوار لكفالة التعايش السلمي بين أبناء شعبها. وفي هذا الصدد، بالإضافة إلى ما أظهرته الحكومة وقادة القوات الثورية من روح قيادية ورأس مال سياسي، يجب أن نشدد على الضلع الثالث لهذا المثلث الحميد، والذي يتمثل في تقديم الدعم إلى الضحايا في جميع مراحل عملية السلام. وبفضل القيادة والشجاعة وروح المصالحة أصبحت هذه العملية مثالا يُحتذى للعالم.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثلة كولومبيا.

**السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا)** (تكلمت بالإسبانية):  
كما ذكر السيد أرنو - وأود أن أكرر ما قاله - فإن زيارة أعضاء مجلس الأمن لبلدنا كانت بالغة الأهمية. فللمرة الأولى

في ٢٧ حزيران/يونيه، بلغت حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي معلما تاريخيا آخر في عملية السلام الجارية بينهما. فقد استكمل أعضاء القوات الثورية عملية تسليم أسلحتهم الفردية، في دلالة على أن عملية السلام في كولومبيا لا رجعة فيها. وفي هذا الصدد، ترحب بوليفيا بخريطة الطريق المعتمدة في ٢٩ أيار/مايو وتشيد بكلا الطرفين على موقفهما إزاء العملية - حيث حرصا على حساب كل خطوة وإنشاء اللجان وتقييم كل مرحلة وعقد الاجتماعات لمعالجة التحديات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبيل المضي قدما.

وكللت العملية بالنجاح لأنه، بالرغم من الخلافات بينهما، انخرطت الحكومة والقوات الثورية في حوار متواصل لتحقيق هدفهما المشترك المتمثل في إحلال السلام. ومن المهم بشكل حيوي أن يحافظا على موقفهما إزاء الحوار والتفاهم وأن يعززا هذا الموقف فيما يدخلان أصعب مرحلة من مراحل العملية. وتنص خريطة الطريق على ضرورة أن يسلم أعضاء القوات الثورية جميع أسلحتهم في موعد غايته ٢٠ حزيران/يونيه. وقد تحققت تلك الخطوة. ووعدت الحكومة، من جانبها، بضمان السلامة المادية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية للأعضاء السابقين في القوات الثورية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام. ونحن نتطلع إلى أن يتم الوفاء بهذا الالتزام تدريجيا.

إن هذه المرحلة تمثل تحديا حقيقيا. وفي جملة أمور، يمثل اغتيال القيادات المجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان وأقارب من هم على صلة بالمغاويرين أو المعارضين؛ والأشخاص الذين ينشرون رسالة الكراهية بدلا من المصالحة؛ والاقتصاد غير المشروع تحديات تبين مدى تعقيد مرحلة إعادة الإدماج. وينبغي أن يكون السلام حلقة الوصل التي تربط بين الكولومبيين، وسيكون لدعم المجتمع الدولي دور أساسي في هذا المسعى.

وتعتقد بوليفيا أن طرقي النزاع اتخذوا القرار الصحيح عندما طلبا إلى مجلس الأمن إنشاء بعثة للتحقق من إعادة إدماج



ويشرفني أن أقف هنا أمام أعضاء المجلس، ممثلة لبلد ودع الأسلحة كجزء من جهود ضخمة ثابر خلالها الكولومبيون، مرارا وتكرارا على مدار أعوام، محققين نجاحات ولكنهم عانوا أيضا الكثير من الإخفاقات، حتى وصلنا إلى هذه اللحظة التي تفتح الباب أمام مستقبل ممكن لنا جميعا.

وبالمثل، وبناء على ما تعلمناه معا - كولومبيا والأمم المتحدة - من خلال صيغة الآلية الثلاثية الفريدة من نوعها التي ذكرها السيد جان أرنو، فقد خرجنا بدروس يمكن بالتأكيد أن تفيد أعضاء المجلس بشأن مسائل أخرى، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الفريدة لكل حالة، بل إنها يمكن حتى أن تكون، في المستقبل غير البعيد، بمثابة رد للجميل على الدعم الثابت الذي قدمه إلينا المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن طوال هذه العملية. وفي نهاية المطاف، يستهدف اتفاق السلام بناء كولومبيا أكثر شمولاً يكون فيها متسع للجميع، حتى يمكننا جميعا الإسهام في بناء أمتنا، التي تقع المسؤولية عن نجاحها أساسا على عاتق جميع الكولومبيين.

وأعلم أنه لا يلزمي أن أبين لكم، السيد الرئيس، أو لأي عضو من أعضاء المجلس مدى خطورة مهمة بناء السلام المستدام بمجرد التوقيع على اتفاقات بين أطراف نزاع ما. لقد قيل على الدوام أن السنوات الأولى من إعادة الإدماج هي الأصعب وأنها تمثل الفترة التي تُوضع خلالها الإرادة السياسية للأطراف وعملها والتزامها ودعم المجتمع الدولي على المحك. ولهذا السبب، أود أن أؤكد مجددا امتنان حكومة بلدي وامتنان المواطنين الكولومبيين.

وبينما نتأهب حاليا لإنشاء بعثة سياسية ثانية تتماشى ولايتها مع مضمون اتفاق السلام ذاته، فإننا على ثقة بأن بالإمكان المحافظة على تاريخ كولومبيا، الذي يمثل حتى الآن قصة نجاح، وزيادة تعزيزه. وأنا واثقة من أن الأمر سيكون كذلك، بدعم من المجلس.

على الإطلاق، شهدنا دخول أنصار ومنتقدي عملية السلام في حوار متعمق، محاولين فهم الهدف المشترك الذي يوحدنا جميعا. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على مشاركته في بعثة المجلس إلى كولومبيا في الأسبوع الماضي. وأعتقد أن الزيارة كانت قيمة جدا. كما أشكر السيد أرنو وفريقه بأسره على ملاحظاتهم وعلى تيسير تسليم أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لجميع أسلحتهم الفردية في ٢٧ حزيران/يونيه إلى الأمم المتحدة، تلك المنظمة التي نثني عليها ونحترمها لحيادها ودورها بوصفها الضامن للسلام والأمن العالميين.

لقد مضى أكثر من تسعة أشهر منذ بدء بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، ومن خلال تقارير الأمين العام، شهد أعضاء المجلس وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وتسجيل الأسلحة وتسليم جميع الأسلحة الفردية. وبالإضافة إلى ذلك، تجري عملية إعادة إدماج ٦٠٤ ٩ شخصا من أعضاء القوات الثورية وأفراد الميليشيات والمغاور وجرى اعتماد سلسلة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام وبدأ التخطيط لعملية إعادة الإدماج، وهو الأمر الذي شرحه وزير شؤون مرحلة ما بعد النزاع ببلاغة في الأسبوع الماضي.

ولكل تلك الأسباب، أجرؤ على القول بأنه على الرغم من المهام المتبقية، فإن القوات الثورية والحكومة الكولومبية كلتيهما تتقيدان في الواقع بالتزاماتهما بصورة كاملة. وهذه ليست مهام بسيطة. ويجب أن نعمل في الأشهر القادمة، بحلول الأجل الذي ننهي فيه ولاية البعثة الأولى في أيلول/سبتمبر، من أجل استكمال مرحلة تحديد مواقع الأسلحة غير المستقرة المخبأة وإخراجها وتدميرها، كما ذكر الممثل الخاص في إحاطته الإعلامية.

إن هذه العملية السلمية هي إلى حد كبير نتاج قيادة الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون والتزام كولومبيا بالمضي قدما بقوة وعزم على الطريق نحو السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس خلال رئاسة بوليفيا، أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي لجميع أعضاء المجلس، وخاصة لزملائي الممثلين الدائمين ولنواب الممثلين الدائمين وللخبراء الدبلوماسيين من جميع البعثات ولأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا، وكذلك لسائر أعضاء المجلس، الذين دعمونا أثناء كل الجلسات. لقد كان هذا الشهر بالفعل، كما قال ممثل أوروغواي في وقت سابق، شهراً حافلاً، غير أننا نعتقد أننا حققنا أهدافنا من حيث التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا الهامة في نطاق

اختصاصنا. ولم يكن بإمكاننا تحقيق ذلك بمفردنا أو من دون الدعم والتضامن الأخوي لأعضاء المجلس، بالرغم من خلافاتنا. وأنا ممتن على الإسهامات الإيجابية لكل الوفود بشأن مختلف المسائل. وأشكر ممثلي الأمانة العامة - المترجمين الشفويين والمترجمين وموظفي خدمات المؤتمرات ومهندسي الصوت وأفراد الأمن - الذين سهروا على عمل المجلس.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في الإعراب عن تمنياتنا لوفد الصين بكل التوفيق في شهر تموز/يوليه، عندما يتولى رئاسة المجلس.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.